أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا

مركز غزة للسياسات والإستراتيجيات

الراصد

شؤون دولية

2018/03/27م

مسار النخبة
ELITE TRAKE

المحتويات

ليبرمان: حزمة مساعدات أميركية قياسية للدفاعات الإسرائيلية 3

صادق لاريجاني... رئيس القضاء الطامح لخلافة المرشد الايراني..... 4

تغييرات الإدارة الأميركية: ترامب يسير نحو المواجهة 9

الغرب يعلن الحرب الدبلوماسية على روسيا... والآتي أعظم..... 11

إدارة جديدة أم «هيئة أركان حرب»جديدة..... 15

المقاربة التركية بشأن سنجار في العراق..... 18

ليبرمان: حزمة مساعدات أميركية قياسية للدفاعات الإسرائيلية

عرب ٤٨ تحرير : رامي حيدر 2018\3\26

أعلن وزير الأمن الإسرائيلي، أفيغدور ليبرمان، اليوم الإثنين، أن الولايات المتحدة صادقت على حزمة مساعدات قياسية تبلغ نحو 705 مليون دولار لتطوير البرامج الإسرائيلية المضادة للصواريخ قريبة ومتوسطة وبعيدة المدى.

وقال ليبرمان إن هذه الميزانية ستحول لإسرائيل خلال العام الحالي (2018)، وان هذا المبلغ هو الأعلى تاريخيًا الذي تمنحه الولايات المتحدة لإسرائيل.

واعتبر ليبرمان أن هذا المبلغ سيساهم "في تطوير منظومة القبة الحديدية، منظومة 'شربيت كساميم' وصواريخ 'حيتس 3' المضادة للصواريخ، ولمتابعة تطوير المنظومة الدفاعية متعددة الطبقات أمام التهديدات المستقبلية".

وقبيل منح إسرائيل ميزانية قياسية للدفاع الصاروخي، وقع الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، أمس الأحد، على قانون "تايلور فورس" الذي يمنع وزارة الخارجية الأميركية من تحويل مساعدات للسلطة الفلسطينية، طالما كانت السلطة تحول مخصصات لعائلات الشهداء الذين قتلوا وأصابوا إسرائيليين.

ويمنع القانون وزارة الخارجية الأميركية من تحويل مساعدات للسلطة الفلسطينية بقيمة 300 مليون دولار، إذا ما استمرت الأخيرة بدفع مخصصات لعائلات الشهداء والأسرى.

ووفقا لموقع "فوكس نيوز" الأميركي، فإن المصادقة على القانون جاءت بعد نحو ثلاثة أشهر من تقديمه لدى مجلس الشيوخ الأميركي.

وصادق الكونغرس قبل يومين على قانون حجب المساعدات المالية عن السلطة، طالما واصلت الأخيرة دفع مستحقات الأسرى والشهداء.

صادق لاريجاني... رئيس القضاء الطامح لخلافة المرشد الايراني

طهران – فراز صفايي – "الشرق الأوسط" 26\3\2018

يعد صادق لاريجاني، رئيس القضاء الإيراني، أبرز المسؤولين المنصّبين من المرشد علي خامنئي، وفضلاً عن كونه أبرز المرشحين لخلافته، فإنه قد يكون أبرز المؤثرين في تعيين المرشد الثالث. انطلاقاً من ذلك فإن صادق لاريجاني يعد أحد أكثر المسؤولين إثارة للجدل في إيران، ليس لدوره السياسي فحسب، بل أيضاً لثرائه الفاحش ورغبته الشديدة في الاحتفاظ بالسلطة وقوة قبضته في كتم أصوات المعارضين، بالإضافة إلى طبعه الحاد وعلاقاته الواسعة مع النخبة الأرستقراطية. وإلى جانب كل ما سبق، يمثل لاريجاني الجيل الثاني من المسؤولين الإيرانيين الذين صعدوا بعد الجيل الأول من قادة النظام. وهنا، يعد «الإخوة لاريجاني» أبرز النماذج لسطوة الأسرة المتنفذة في هيكل نظام كانت أبرز شعاراته تكريس المؤسسات في صلب الدولة وتمكين الدستور. لكن النموذج يُظهر كيف تعمل المؤسسات تحت تأثير أسر بعينها دون الانفتاح على الشعب، وهنا يمكن للقارئ تتبع منطق تداول السلطة في إيران.

«أداء كبار المسؤولين القضائيين والمظالم في هذا الجهاز من الأسباب الرئيسة للاستياء العام. إن التغيير الفوري لرئيس السلطة القضائية وتعيين شخص آخر وفق معايير مقررة دستورياً يمكن أن يهدّئ من خواطر الشعب».

كان هذا جزءاً من رسالة من الرئيس الإيراني السابق محمود أحمدي نجاد إلى المرشد الإيراني قبل أسابيع قليلة، وهي رسالة اعتبرها البعض حدثاً تاريخياً. ورغم تراكم المطالب التي جاءت في الرسالة فإن «البطل الحقيقي» للقصة ما كان غير رئيس الجهاز القضائي الإيراني، الشيخ صادق لاريجاني.

صادق هو الابن الوحيد بين أبناء الشيخ هاشم آملي لاريجاني الذي سار على خطى أبيه وارتدى ملابس رجال الدين. وعلى هذا الأساس، بخلاف إخوته الذين يُعرفون باسم «لاريجاني»، اختار لقب «آملي» لنفسه، نسبةً إلى مدينة آمل في محافظة مازندران بشمال إيران. وهو مع أنه لم يعش فيها، اعتمد بذلك طريقةً تذكّر بسلوك رجال الدين الإيرانيين في الانتساب إلى المدن التي ينحدرون منها.

النشأة والبداية

وُلد صادق في النجف، مثل أغلب إخوته. وفي سن الخامسة اصطحبه والده المرجع الشيعي إلى حوزة قُم العلمية. وهناك بدأ تلقي الدروس الدينية بموازاة الدروس المدرسية.

لم يُعرف لاريجاني قبل منتصف التسعينات. بل بدأ تداول اسمه عندما كتب رداً على المفكّر الحداثي والليبرالي الإيراني عبد الكريم سروش. حينذاك كان أحد الطلاب الأكثر تطرفاً عند مصباح يزدي الذي يُعرف –بدوره– بالتطرف بين رجال الحوزات في قُم. أما قبل ذلك فلم يكن له أي أثر. وبالتالي، فغيابه عن النشاط الثوري إبان حقبة الخميني يشكل مادة للانتقادات الواردة له من منتقديه. وحقاً، ليس له أي سجل في أثناء أيام الثورة ولم يُلحظ وجوده في الحرب العراقية – الإيرانية. ولاريجاني يقرّ بذلك لكنه يبرّره قائلاً: «كنت أرجح الدراسة وتلقي العلوم».

دخل لاريجاني في سن الثامنة والثلاثين إلى «مجلس خبراء القيادة» بعدما ألّف كتباً في الرد على نظريات سروش حول قبض الشريعة وبسطها (في منتصف التسعينات) واختاره المرشد علي خامنئي بعد 3 سنوات كأحد فقهاء «مجلس صيانة الدستور». ومن ثم، أثار تعيينه كأحد فقهاء هذا المجلس انتقادات من الحوزات العلمية. ذلك أنه وفق المنتقدين ليس متخصصاً في الفقه، بل جاءت دراسته في مجال الكلام والدراسات الإسلامية.

هذا أيضاً ما استند إليه معارضوه عندما وقع اختيار خامنئي عليه ليكون رئيساً للقضاء خلفاً لمحمود هاشمي شاهرودي. فوفقاً للدستور الإيراني يجب أن يكون رئيس السلطة القضائية الإيرانية شخصاً بلغ في الفقه درجة الاجتهاد. وعلى هذا الأساس، طالب أحمدي نجاد في رسالته المفتوحة إلى خامنئي أن يختار شخصاً بدلاً من آملي لاريجاني «تنطبق عليه المواصفات التي ينص عليها الدستور الإيراني». وبدوره أشار الزعيم الإصلاحي مهدي كروبي في رسالته الشهيرة إلى خامنئي الشهر الماضي إلى هذه القضية ليتبين أنها نقطة توافق بين المنتقدين. لكن على ما يبدو أن هناك أهدافاً أخرى عند خامنئي، إلى جانب تبعية صادق، لتعيينه في منصب رئيس القضاء.

شبكة العلاقات الثمينة

إنها أهداف يميل بعض المحللين إلى أن أهمها، ربما، حاجة خامنئي إلى دعم «شبكة» داعمي الرجل بين مراجع تقليد الشيعة والجماعات والقاعدة الشعبية التابعة لهم. إذ تجدر الإشارة إلى أن صادق –أو آملي لاريجاني– صهر المرجع حسين وحيد خراساني، وهو مرجع كان قد وجّه انتقادات لاذعة إلى خامنئي قبل تعيين صهره في منصب رئيس القضاء. إضافة إلى ذلك، تتمتع أسرة لاريجاني بشبكة علاقات عائلية واسعة مع أسر المراجع. فأخوه علي لاريجاني صهر مرتضى مطهري أحد أعضاء لجنة الثورة، وأخوه باقر

لاريجاني صهر حسن زاده آملي، أحد مراجع قُم القدامى، وجوادي آملي أحد مراجع قُم متزوج من عمّة «الإخوة لاريجاني». كذلك، فإن الأخت الوحيدة لصادق لاريجاني زوجة مرجع شيعي هو محقق داماد. ومن يعرف تعقيدات نفوذ المراجع في إيران (السلطة والشعب) يعرف تماماً أن هذه الأسماء ليست سهلة. إنها شبكة من أفراد متنفذين في الحوزات العلمية الشيعية في إيران يحتاج خامنئي إلى دعمها. وهذه العلاقات الأسرية الواسعة نفسها بالضبط تفتح آفاقاً أخرى أمام صادق لاريجاني وتعزّز طموحه، وهو الذي يشغله هاجس خلافة خامنئي في منصب الولي الفقيه.

إلى جانب العلاقات العائلية الواسعة مع شخصيات متنفذة في الحوزة العلمية، يتمتع صادق بنفوذ واسع في مؤسسة خامنئي، كما أنه يعمل على بناء علاقات حسنة مع الحرس الثوري بواسطة الامتيازات التي يقدمها لأهم قادة الحرس الثوري، وكذلك عبر علاقات أخيه علي لاريجاني، رئيس البرلمان الحالي، وأحد أبرز الأعضاء القدماء في المكتب السياسي للحرس الثوري. كل ذلك يجعل صادق لاريجاني مرشحاً أساسياً لمنصب المرشد الثالث بعد خامنئي.

نفوذ واسع

أضف إلى ما تقدم، أن الرجل يملك نفوذاً واسعاً الآن في «مجلس خبراء القيادة»، وهو المجلس الذي من مهامه الأساسية، وفق الدستور، اختيار المرشد. ويعتقد البعض أن لاريجاني حاول أن يكون رئيساً للمجلس لكن أغلب الأعضاء يعارضون ذلك؛ بل حتى أولئك الذين يُعدُّون من أنصاره كانوا يعتقدون أنه مع وجود أحمد جنّتي فإن حلة رئاسة «مجلس خبراء القيادة» فضفاضة على قامة صادق لاريجاني. مع هذا، لم يهتم الأخير كثيراً لذلك، بدليل أنه لم يترشّح للحفاظ على كرسي نائب رئيس المجلس في آخر انتخابات شهدها المجلس في الأسبوع قبل الماضي. وهو يدرك أن جنّتي يبلغ من العمر 92 سنة. وبالتالي، فهو متقدم جداً في السن ليكون خليفة المرشد. هذا إلى جانب العلاقات الوثيقة بين جنّتي ولاريجاني. وتفيد التقارير حالياً بأن نفوذ لاريجاني الملحوظ في «مجلس خبراء القيادة» يعزز موقعه كأحد المرشحين لمنصب المرشد الثالث. أما أهم ما يمكن أن يعترض طريقه فهي قساوته وتعطشه للاستبداد، وسوى ذلك من المآخذ التي يعددها خصومه.

حاد الطباع

هؤلاء يقولون إن صادق لاريجاني عدواني وحادّ الطباع. ووفق مصطلح المتدينين، ليس له سعة الصدر ويُعرف بحقده بين الخاصة والعامة. ويعتقد محللون أن هذا الحقد من أسباب تنامي قوة ونطاق عمل جهاز استخبارات السلطة القضائية ليتحوّل من جهاز داخلي في السلطة القضائية إلى جهاز يقوم بأعمال استخباراتية موازية لوزارة الاستخبارات وجهاز استخبارات الحرس الثوري. ولعل اعتقال المنتقدين وممارسة الضغط والتعذيب بحقهم والبحث عن نقاط ضعف المنافسين والمنتقدين من بين أعمال جهاز استخبارات السلطة القضائية في زمن صادق آملي لاريجاني. وبالإضافة إلى ذلك، يرميه خصومه بالتطرف ونزعة الغضب وسرعة الانفعال. ويزعمون أنه لا يؤمن بالتنافس ويرى أن كل من يعارضه عدو. وهو يتهم راهناً أحمدي نجاد بالخيانة العظمى والشق عن مسار الثورة. وهذه حدة خُلقٍ أزعجت خامنئي مراراً. وفي سياق النزاع مع أحمدي نجاد، سعى مراراً إلى اعتقال الرئيس السابق، لكن محاولاته اصطدمت بمعارضة من المرشد الإيراني. مع هذا اقترب قليلاً من مبتغاه في عزل أحمدي نجاد خلال الأسبوع الماضي، باعتقال مساعديه اسفنديار رحيم مشايي وحميد بقايي.

تمكن ملاحظة هذا التطرف بوضوح في مرآة الأرقام. فعلى مدى السنوات السبع الأولى من رئاسته في القضاء جرى إعدام أكثر من 4300. إذ أعدم خلال الدورة الخمسية الأولى من رئاسته 2600 متهم، بينما صودق في العامين الأولين من فترة رئاسته الثانية على إعدام 1700.

انتهاك حقوق الإنسان

في نهاية (آذار) 2012، أدرج الاتحاد الأوروبي اسم صادق لاريجاني ضمن قائمة تضم 17 مسؤولاً إيرانياً رفيعاً بتهمة الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان. وقال الاتحاد إن فرض العقوبات ضد لاريجاني ومنعه من دخول الأراضي الأوروبية، جاء رداً على توقيعه أحكاماً بالإعدام والرجم وبتر الأعضاء والجلد ورشّ الحمض (الأسيد) في أعين المتهمين، إضافة إلى قمع احتجاجات «الحركة الخضراء» الإصلاحية بين عامي 2009 و2010. وفي منتصف (كانون الثاني) 2018، أعلنت وزارة الخزانة الأميركية فرض عقوبات على 14 شخصية وكياناً إيرانياً لانتهاكها حقوق الإنسان، خصوصاً قمع المحتجين في أكثر من 80 مدينة إيرانية، وكان لاريجاني أبرز المسؤولين الإيرانيين.

صادق لاريجاني يقف اليوم على مشارف المستقبل؛ تماماً مثل النظام الإيراني برمّته. إنه ينتظر وفاة المرشد ليرى إن كانت مقامرته ستثمر أم ستفشل. رئاسته جهاز القضاء تعطيه مكانة سامية بين المتنافسين على خلافة خامنئي وبين التيار المحافظ، لكنه إذا فقد المنصب سيبتعد عدة خطوات عن السباق على خلافة المرشد، علماً بأن فترة رئاسته الثانية للقضاء ستنتهي في (آب) 2019.

تغييرات الإدارة الأميركية: ترامب يسير نحو المواجهة

واشنطن ـ فكتور شلهوب العربي الجديد 27\3\2018

يسود تساؤل في واشنطن حول ما هو آتٍ بعد التغييرات الأخيرة في الإدارة الأميركية وإطاحة مسؤولين في البيت الأبيض، الأمر الذي تجيب عليه سائر القراءات بأن لا أحد يعرف، أو يجرؤ على التكهن، لأن الرئيس الأميركي دونالد ترامب قد يباغت الجميع في أي لحظة، بقرار أو بإقالة أو بتغريدة تقلب المعادلة وتخلق مفاجأة جديدة لينشغل الناس بها.

ولهذا هناك حالة حبس أنفاس انتظاراً لما يمكن أن يأتي في اليوم التالي، فالتقلب في مواقف ترامب ازدادت وتيرته في الأيام الأخيرة: أقال وزير الخارجية ريكس تيلرسون وأعلن ذلك عبر "تويتر". ثم فعل الشيء ذاته لكن بالهاتف مع مستشاره للأمن القومي الجنرال اتش آر ماكماستر، بعد يوم من تصريح المتحدثة باسمه أنه ليس في صدد الإعلان عن تغييرات في مواقع إدارته. كذلك تراجع بعد التهديد بـ"الفيتو" ووقّع يوم الجمعة الماضي على مشروع موازنة حتى بداية أكتوبر/تشرين الأول، خلا من بنود كان قد أصرّ عليها. أيضاً أعرب ترامب عن رغبته باستبدال كبير محاميه جون دود بمحامٍ آخر من أنصاره هو جو ديجنوفا، ليتبيّن في النهاية أن الأخير اعتذر أو ربما صرف ترامب النظر عن تكليفه في آخر لحظة.

ثمة من يعزو هذا التذبذب إلى حالة "الإحباط" التي يعاني منها ترامب نتيجة لعوامل عدة، منها التحقيقات في التدخل الروسي التي يشتد خناقها. وأيضاً الفضائح الأخلاقية التي كشفت أخيراً عن علاقاته خارج الزواج مع ما قد يترتب على بعض جوانبها خصوصاً المالية، من عواقب قانونية. يضاف إلى ذلك حالة الفوضى السائدة في إدارته نتيجة للتنافر السائد بين أقطابها.

قد يكون لهذه العوامل حساباتها في تقلبات ترامب الأخيرة، لكن المسألة في واقع الحال تتعدى ذلك. فما يبدو في الظاهر بأنه قفز من قرار إلى آخر، هو في حقيقته خطوات توالت في سياق عملية تغيير جذري في التوجّه، وكانت ذروته في تعيين جون بولتون مستشاراً للأمن القومي بعدما سبقتها إقالة تيلرسون ثم ماكماستر وربما يتبعهما قريباً كبير مسؤولي البيت الأبيض جون كيلي ونائب وزير العدل رود روزنستاين. فاختيار بولتون جاء على أساس أنه ينتمي إلى هذا التوجه المتشدد الذي يحمله ترامب معه من البداية.

وينظر الرئيس الأميركي إلى القضايا الخارجية بالمنظار التجاري، إما الربح أو الخسارة، ولا شيء بينهما. أما الدبلوماسية، التي مهمتها تبريد الأمور وتدوير الزوايا، فلا مكان لها في قاموس ترامب، وهي "تضييع

وقت" كما وصف مرة محاولة تيلرسون لخفض التوتر في الأزمة الكورية. فريق الأمن القومي تمكّن من كبح مقاربة ترامب لمدة عام، أما اليوم فصار أقطابه خارج الإدارة الأميركية، والمتبقي منهم، وزير الدفاع جيمس ماتيس قد يلحق بهم، إما بالإقالة أو بالاستقالة. أما بولتون فيعزف على الوتر نفسه الذي يرتاح له ترامب، فهو يشجع على اعتماد سياسة العصا، ولا يلجم هذا التوجه المتشدد بل يحرّض عليه. والرئيس الأميركي بحاجة إلى تسويق هذا الخيار المعجب به والذي ترحب به قاعدته الانتخابية، خصوصاً أنه يمكن توظيفه لطمس التحقيقات الروسية التي تقترب أكثر فأكثر من العصب الحساس.

الاعتقاد الذي يلامس اليقين في واشنطن، أن الأوضاع تسير في المدى القريب نحو أزمات خطيرة في الداخل والخارج، فترامب حسم خياره باتجاه المواجهة، والأخطر أن الخيارات قليلة لاستباق الأحداث وتغيير مسارها. وليس من المستبعد أن يلجأ البيت الأبيض إلى إزاحة المحقق الخاص في التدخل الروسي روبرت مولر، على الرغم من تحذيرات الكونغرس من مغبة مثل هذا التدبير ومن خطر نشوب أزمة دستورية.

أما خارجياً، فيجري تسويق قرار شبه محتوم للتنصل من الاتفاق النووي الإيراني، في مايو/أيار المقبل، على أن يرافقه تصعيد ضد طهران، علّه يغيّر الأولويات لتصبح التحقيقات مسألة ثانوية يطغى عليها شبح مواجهة جديدة في الشرق الأوسط. بذلك تواجه واشنطن فصلاً جديداً من التوتير المفتوح على المجهول في عهد ترامب، وبما جعلها تبدو "مضطربة" كما لم تكن من قبل. فلا شيء يضمن استمرار مسيرة التحقيقات وتلافي مخاطر التغييرات، ولذا تسودها حالة من الخوف المبرر.

الغرب يعلن الحرب الدبلوماسية على روسيا... والآتي أعظم

(رويترز، أسوشييتد برس، فرانس برس) العربي الجديد 27\3\2018

احتدم الصراع بين الغرب الأوروبي والأميركي من جهة، وروسيا من جهة أخرى، مع تضامن 21 دولة غربية مع بريطانيا في قضية تسميم العميل الروسي المزدوج سيرغي سكريبال وابنته يوليا، في 4 مارس/ آذار الحالي، في سالزبري البريطانية. تضامن تحوّل إلى ما يشبه الحرب الدبلوماسية التي أعلنها الغرب، بدأت بطرد جماعي للدبلوماسيين الروس، وطاولت حتى مساء أمس الاثنين، أكثر من 100 دبلوماسي وضابطاً عسكرياً روسياً. وتوعّدت موسكو بـ"الردّ بالمثل"، في أكبر أزمة دبلوماسية بين الغرب وروسيا منذ انهيار الاتحاد السوفييتي (1991). وكانت دول الحزام السوفييتي السابق في أوروبا، سبّاقة في طرد دبلوماسيين روس، وهو ما قد يكون الأهم في أحداث يوم أمس، إذ تعتبر روسيا أن هذه الدول السوفييتية السابقة، أو المنضوية سابقاً في محور وارسو، جزء من أمنها القومي، ولم يسبق لها أن اتخذت خطوة ضد موسكو بشكل جماعي مثلما حصل يوم أمس. أما بريطانيا، فأشادت بالخطوة الغربية، ووصفتها بـ"الأمر الرائع". وبدا أن الطلاق الأوروبي، أو البريكست، لم يؤثر على التضامن الأوروبي، وإن كانت دول الغرب عموماً تنتظر فرصة للانتفاض ضد روسيا على خلفية ما يسميه الغرب الأوروبي خصوصاً استفزازات وأعمالاً عدوانية روسية مستمرة منذ وصول فلاديمير بوتين إلى السلطة قبل 18 عاماً.

وبدأ مسلسل الطرد، أمس، من الولايات المتحدة، مع إعلان الإدارة الأميركية عن طرد 60 دبلوماسياً روسياً، فضلاً عن الأمر بإغلاق القنصلية الروسية في سياتل أبوابها. وذكر مسؤولون بارزون في الإدارة الأميركية أن "الدبلوماسيين الستين كانوا جواسيس يعملون في الولايات المتحدة تحت غطاء دبلوماسي، منهم 12 دبلوماسياً في بعثة روسيا لدى الأمم المتحدة". وأضاف المسؤولون أن "الإدارة تتخذ التحرك لتوجيه رسالة إلى قادة روسيا حول العدد الكبير إلى حد غير مقبول للعملاء الاستخباراتيين الروس في الولايات المتحدة. وستكون أمام الروس المطرودين سبعة أيام لمغادرة الولايات المتحدة". وأضاف المسؤولون أن "قنصلية سياتل كانت مصدراً لقلق مكافحة الاستخبارات بسبب قربها من قاعدة بحرية أميركية".

أما الإعلام الروسي فنقل عن المتحدث باسم الكرملين ديمتري بيسكوف، أن "روسيا سترد بالمثل في حالة قيام الولايات المتحدة بطرد دبلوماسيين روس بسبب تسميم العميل الروسي المزدوج سيرغي سكريبال في بريطانيا". وقال بيسكوف في مؤتمر عبر الهاتف مع الصحافيين، إن "موسكو لم يصل لعلمها سوى تقارير

في وسائل الإعلام حول احتمالات الطرد، ولن ترد إلا إذا تلقت إفادات رسمية من واشنطن". وأضاف أنه "في مثل هذه الحالة، سيكون رد موسكو قائماً على مبدأ المعاملة بالمثل".

كما نقل الإعلام الروسي عن السفير الروسي لدى واشنطن أناتولي أنتونوف، قوله إن "قرار الولايات المتحدة طرد دبلوماسيين روس أمر جائر ويدمّر ما تبقى من العلاقات الأميركية الروسية". وتعقيباً على الرد الروسي المحتمل، قال أنتونوف إن "ردّ موسكو سيكون متناسباً وأن الولايات المتحدة لا تفهم سوى لغة القوة".

وأعربت وزارة الخارجية الروسية عن غضب عارم إزاء طرد الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي لدبلوماسييها تضامناً مع بريطانيا، وقالت إن "موسكو سوف ترد"، مؤكدة أن "الاتهامات البريطانية لا أساس لها، وأن حلفاء بريطانيا يتبعون مبدأ التضامن الأوروبي – الأطلسي على غير بصيرة، في انتهاك للمنطق والعرف والحوار الدولي المتحضر والقانون الدولي". وأوضح البيان أن "روسيا سوف ترد على التحرك العدائي"، من دون توضيح لما ستكون عليه طبيعة الرد.

في أوروبا، دشّن رئيس المجلس الأوروبي، دونالد توسك، الشقّ الأوروبي من عملية الطرد، بإعلانه أن "14 دولة في الاتحاد الأوروبي قررت طرد دبلوماسيين روس، وذلك بعد أن أيد التكتل الأسبوع الماضي موقف بريطانيا في إلقاء اللوم على موسكو في تسميم جاسوس روسي سابق". وقال توسك في مؤتمر صحافي في مدينة فارنا البلغارية المطلة على البحر الأسود: "قررت 14 دولة عضو بالفعل طرد دبلوماسيين روس، وأن اتخاذ إجراءات أخرى ومن بينها المزيد من العقوبات، أمر غير مستبعد في الأيام والأسابيع المقبلة".

في وارسو، أعلن وزير الخارجية البولندي جاسيك تشابوتوفيتش، أن "بولندا طردت أربعة دبلوماسيين روس"، مضيفاً في مؤتمر صحافي أن "الدبلوماسيين يتعيّن عليهم مغادرة البلاد في موعد أقصاه الثالث من إبريل/ نيسان المقبل". وقال "إبداء التضامن مع بريطانيا وغيرها من الدول هو أهم شيء. هناك كلفة دبلوماسية لذلك، لكنها تستحق".

في برلين، طردت ألمانيا أربعة دبلوماسيين روس كما أعلنت وزارة الخارجية. وذكرت الوزارة أن "الحكومة الألمانية طلبت من أربعة دبلوماسيين روس مغادرة جمهورية ألمانيا الاتحادية خلال مهلة سبعة أيام"، موضحة أن "القرار اتُخذ بالتشاور مع الاتحاد الأوروبي والحلفاء في حلف شمال الأطلسي". واعتبر وزير

الخارجية الألماني هايكو ماس، في بيان، أن "هجوم سالزبري أحدث صدمة في الاتحاد الأوروبي. للمرة الأولى منذ الحرب العالمية الثانية (1939 . 1945) يتم استخدام سلاح كيميائي في أوروبا". وأضاف أنه "من الواضح أن مثل هذا الهجوم لا يمكن أن يبقى من دون عواقب". وقال إن "برلين مثل شركائها الأوروبيين تأخذ على موسكو عدم مساهمتها في توضيح ملابسات التسميم الذي حصل في سالزبري، ومسؤولية روسيا في هذه القضية مرجّحة جداً".

في باريس، أعلنت فرنسا طرد أربعة دبلوماسيين روس. وقال وزير الخارجية جان إيف لودريان، إنه "أبلغنا السلطات الروسية قرارنا طرد أربعة موظفين روس لديهم وضع دبلوماسي من الأراضي الفرنسية في مهلة أسبوع".

بدورها، أعلنت أوكرانيا ولاتفيا وليتوانيا وجمهورية التشيك وإستونيا وهولندا والدنمارك طرد دبلوماسيين روس. وذكر الرئيس الأوكراني بيترو بوروشينكو، أن "كييف قررت طرد 13 دبلوماسياً، وأن القرار اتُخذ تضامناً مع شركائنا البريطانيين والحلفاء عبر الأطلسي وبالتنسيق مع دول الاتحاد الأوروبي". كما ذكرت وزارة الخارجية في لاتفيا أنها "طردت دبلوماسياً روسياً"، وكذلك طردت ليتوانيا ثلاثة دبلوماسيين روس، فضلاً عن إعلانها أنها "ستمنع أيضاً 44 شخصاً آخرين من دخول أراضيها". وقال وزير خارجية إستونيا سفين ميكسر، في مؤتمر صحافي، إنه "استدعينا السفير الروسي وأعطيناه مذكرة تفيد بضرورة رحيل الملحق العسكري بالسفارة من البلاد". وأضاف أن "أفعاله لا تتماشى مع معاهدة فيينا". وقال رئيس وزراء جمهورية التشيك، أندريه بابيش، إن "بلاده قررت طرد ثلاثة دبلوماسيين روس بعدما عبّر الاتحاد الأوروبي عن دعمه لبريطانيا". كما قال رئيس الوزراء الهولندي مارك روته، إن "هولندا ستطرد اثنين من الدبلوماسيين الروس بسبب هجوم غاز الأعصاب الذي وقع في سالزبري، وسيكون على الدبلوماسيين، اللذين يعملان ضابطي استخبارات في السفارة الروسية في لاهاي، مغادرة الدولة خلال أسبوعين". أما وزير الخارجية أندرز ساموبلسن، فقال للصحافيين إن "التفسيرات الروسية للحادث تخيلية وعدد منها متناقض وهي على الأرجح ستارة دخان لبث الشكوك". كما طردت السويد دبلوماسياً روسياً، كما طردت كندا 4 دبلوماسيين روس أيضاً.

وانضمت أستراليا إلى الولايات المتحدة وحلفاء أخرين لبريطانيا، وقررت طرد دبلوماسيَين روسيَين اثنين، يوم الثلاثاء، وقال رئيس الوزراء الاسترالي، مالكولم تورنبول، إن الأمر يتعلق بـ"عنصرَي استخبارات غير

مصرح بهما" موضحا أن أمامها سبعة أيام للمغادرة. وأضاف "هذا القرار يعكس الطبيعة الصادمة للهجوم، وهو أول استخدام للأسلحة الكيميائية في أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية، يتضمن مادة قاتلة للغاية في منطقة مأهولة بالسكان، ما يهدد عددًا لا يحصى من أفراد المجتمع الآخرين".

إدارة جديدة أم «هيئة أركان حرب»جديدة

عريب الرنتاوي الدستور 27\3\2018

لا يتوقف الرئيس الأمريكي عن تبديل "أحصنته"، وفي كل مرة يخرج فيها أحدهم، يأتي بأحد آخر، أكثر يمينية وتشدداً، استبدل مايك بومبيو بريك تيلرسون، وجون بولتون بماكماستر، وأحل جينا هاسبيل محل بومبيو ... وثمة أنباء متواترة من واشنطن، تتحدث عن "وجبة" جديدة من التعيينات، قد تطال اثنين من كبار قادة الإدارة ورموزها.

بقايا محافظين جدد، متطرفون ومتعصبون، متشددون لا يؤمنون بغير خيار "القوة الخشنة" للحفاظ على تفوق أمريكا وهيمنتها، يتجمعون من حول رئيس جاء إلى البيت الأبيض، من خارج النادي السياسي، قليل الخبرة، ويميل للمغامرة والمفاجآت، ومسكون بهاجس شخصه وشخصيته، وبأمريكا العظيمة مجدداً، ما يجعل من هذه الإدارة، أقرب إلى أن تكون "هيئة أركان حرب"، وليست إدارة بالمعنى المتوارث الذي عرفناه وألفناه.

جنرالات كارهون لروسيا و"قيصرها"، مناهضون للصين وانطلاقة المارد الاقتصادي الأصفر، معادون للإسلام والمسلمين إلى الحد الذي تخونهم فيه قدرتهم على ضبط مشاعرهم ومخاوفهم الحقيقية، حلفاء موثقون لإسرائيل وصهاينة أكثر من الآباء المؤسسين لدولة الاحتلال والاستيطان والعنصرية ... مسكونون بهواجس وأشباح "روسفوبيا" "بوتينفوبيا" "إسلاموفوبيا" "إيرانوفوبيا" وكافة "الفوبيات" التي يمكن أن تخطر ببال.

في سياق هذه التغييرات المتسارعة، وغير المعهودة، صدرت عن هذه الإدارة في سياق تشكلها، أربع استراتيجيات:

الأولى، كونية، وأعلنها ترامب شخصياً، وتصنف أعداء أمريكا وخصومها إلى فئات ثلاثة، رجعيون (روسيا والصين)، ومارقون (كوريا الشمالية وإيران)، وإرهابيون (داعش والنصرة وحزب الله ومن شابههم من وفصائل وأحزاب.

الثانية، عسكرية/استراتيجية، كشف عنها الجنرال جيمس ماتيس، وتشتمل على زيادة وازنة في موازنة الدفاع، تتعدى لوحدها، إجمالي الإنفاق العسكري الروسي بأكثر من 35 بالمائة ... تسعى في انتاج أجيال

جديدة من أسلحة الدمار الشامل ووسائط نقلها، وتنقل التسلح إلى الفضاء، مطلقة بذلك، موجة جديدة من سباق التسلح في العالم.

والثالثة، وتهمنا في هذه المنطقة بالذات، وتتعلق بسوريا، وقد أعلنها ريك تيلرسون قبيل إقالته من منصبه، وتنص على الاحتفاظ بقواعد أمريكية دائمة في شرق سوريا وجنوبها، قبالة القواعد – الدائمة أيضاً – في غرب العراق، والتي تسعى واشنطن لانتزاع موافقة الحكومة العراقية عليها، والأمر خاضع كما هو معروف، لسجال عراقي – عراقي، وآخر عراقي – أمريكي، من دون أن تكون طهران، خارج السجالين معاً.

والرابعة، وأكثرها خطورة وقبحاً، وتحمل اسماً كودياً هو "صفقة القرن"، وتتعلق بـ "تفصيل" حل نهائي للقضية الفلسطينية، يتطابق مع المقاييس والمواصفات الإسرائيلية، وتستجيب تماماً لمتطلبات نظرية الأمن الإسرائيلية ونهم إسرائيل للتوسع والاستيطان والتهويد والأسرلة، ودائماً على حساب الشعب الفلسطيني وتطلعاته وحقوقه الوطنية المشروعة، غير القابلة للتصرف.

ومنذ أن اكتمل عقد هذه الإدارة، أو كاد، تنهمر العقوبات من كل حدب وصوب، وتضرب يمنة ويسرة، وتتالى الانسحابات من الاتفاقات والشراكات والمعاهدات الدولية ... عقوبات بالجملة والمفرق ضد إيران، وأخرى ضد روسيا، وحرب تجارية على الصين، ستكبدها خسائر سنوية تفوق الستين مليار دولار ... الفلسطينيون بدورهم لم يسلموا من شظايا حروب هذه الإدارة وعقوباتها، من ملف مكتب المنظمة في واشنطن، إلى تقليص مساعدات الأمريكية لـ "الأونروا" وانتهاء بقرار وقف المساعدات للسلطة، ما لم تمتثل للمطلب العنصري الإسرائيلي بوقف دعم أسر الشهداء والأسرى، أيقونات الكفاح الوطني الفلسطيني في سبيل الحرية والاستقلال.

مثل هذه الإدارة، أو "هيئة الأركان"، تمثل تهديداً مباشرة للأمن والسلم الدوليين، فهي لا تكتفي بنكث عهود الإدارات والتزاماتها، من اتفاقات التجارة إلى المناخ والانبعاثات الكربونية، إلى الاتفاق النووي مع إيران، وهي تدفع العلاقات الدولية والإقليمية إلى "حافة الهاوية" من دون أن تكون لديها أية ضمانات من أي نوع، بأنها لن تنزلق إلى قعرها ... مثل هذه الإدارة/هيئة الاركان، وإن كانت ستتفادى المواجهة المباشرة مع روسيا، وربما مع إيران، إلا أنها ستعمد على تأزيم ورفع منسوب التوتر في الأزمات المفتوحة، وتحديداً في الشرق الأوسط.

بتعيين بولتون على رأس مجلس الأمن القومي، وبومبيو على رأس الخارجية، وهاسبيل على رأس "السي آي إيه"، ليس منتظراً أن تبقى واشنطن ليوم واحد، على التزامها بالاتفاق النووي مع إيران ... الانسحاب من هذا الاتفاق هو أمرٌ مرجح، حتى لا نقول مؤكدا، في الثاني عشر من أيار /مايو المقبل، أما سيناريوهات اليوم التالي، فمتروكة لما يمكن أن تتخذه الدول الأوروبية الوازنة التي تجد نفسها محشورة، بين واشنطن وطهران، فلا هي قادرة على مجاراة هذه، ولا هي قادرة على الاصطفاف إلى جانب تلك، فضلاً عن الكيفية التي سترد بها إيران على قرار الانسحاب الأمريكي.

سيتنفس صراع واشنطن ضد "لائحة خصومها وأعدائها الطويلة للغاية" في ساحات وميادين عديدة ... وستكون سوريا واليمن والعرق، وربما لبنان في طور لاحق، ميادين اختبار للسياسات المتشددة لليمين الأمريكي العنصري الكاره والكريه ... وستدخل المنطقة في مرحلة احتباس الحلول السياسية، وسينطلق العنان من جديد لحروب الوكالة، وإن بأشكال وصيغ وتحالفات جديدة، وسيشهد الشرق الأوسط وشمال أفريقياً، سباقاً غير مسبوق للتسلح، بما في ذلك في الحقل "النووي" ... فرئيس الدولة الأعظم، الذي لا يتردد عن التصرف بوصفه "مدير مبيعات" للشركات الأمريكية في لقاءاته مع قادة الدول ورؤسائها، لا هم له سوى تصدير هذه الأسلحة "الرائعة" و"الجميلة" وفقاً لتعبيراته الخرقاء في وصف أنواع وأنماط السلاح الأمريكي الحديث ... والرئيس مستعد أن يدعم أي سباق تسلح، بل وأية حروب، طالما أنها ستشغل ماكينة الإنتاج الحربي، وستوفر الوظائف للأمريكيين، وستجلب إلى بلاده مليارات الدولارات ... وسيجد على الدوام، من سيشجعه ويصفق له، من داخل إدارته، ممن عم على يمين يمينه، بعد أن نجح في "حشوها" بكل الغلاة والعتاة، والمؤسف أنه سيجد زبائن لبضاعته، في هذه المنطقة، وربما في غيرها من المناطق.

سعيد الحاج الجزيرة نت 27\3\2018

بعد إعلان القوات المسلحة التركية سيطرتها الكاملة على منطقة عفرين؛ تتجه الأنظار إلى الخطوة التركية المقبلة: إما منبج غرب نهر الفرات في سوريا أو سنجار شمال غربي العراق. وفي انتظار رد واشنطن على مطالب أنقرة بالتنسيق بخصوص منبج؛ يبدو أن سنجار باتت لها الأولوية في قائمة الأهداف التركية.

حرب التصريحات

تتواتر التصريحات الرسمية التركية التي تفيد بأن عملية "غصن الزيتون" ليست الأخيرة من نوعها، وأن أنقرة مصرة على ملاحقة "المنظمات الإرهابية" في كل أماكن وجودها.

وتحيل تلك التصريحات إلى أن وجهة أنقرة بعد "غصن الزيتون" ستكون إما منبج السورية أو سنجار العراقية، ثم لاحقاً مناطق شرق الفرات وجبال قنديل التي هي المعقل الرئيسي لحزب العمال الكردستاني التركي.

فبخصوص سنجار؛ أكد رئيس الوزراء التركي بن علي يلدرم أن بلاده تتواصل مع حكومة بغدادلإخراج عناصر حزب العمال الكردستاني من المدينة أو التعاون مع أنقرة في ذلك، حتى لا تضطر الأخيرة لفعل ذلك بنفسها.

وبعد ساعات فقط من تهديدها تركيا بأن دخولها إلى سنجار سيواجه بمقاومة شديدة؛ أعلنت قيادة حزب العمال الكردستاني في 23 مارس/آذار الحالي سحب قواتها من سنجار "بعد أن أدت مهمتها" على مدى السنين الأربع الفائتة.

وفي 25 مارس/آذار؛ قال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إن "عمليات عسكرية" تركية بدأت في سنجار وإن بلاده مصممة على إخراج الحزب الكردستاني منها، مضيفاً أن "غصن الزيتون" ستحقق أهدافها بعد السيطرة على بلدة تل رفعت شرق عفرين.

لكن وزارة الدفاع العراقية سرعان ما نفت وجود عملية عسكرية في سنجار، مؤكدة أنها "لن تقف مكتوفة الأيدي أمام أي تدخل عسكري خارجي".

وفي الحقيقة؛ فإن كلام أردوغان لم يتضمن إشارة إلى "عملية عسكرية" في سنجار مماثلة لـ"غصن الزيتون"، وإنما ذكر "عمليات عسكرية" تنفذها بلاده منذ أيام في شمال العراق لمكافحة حزب العمال الكردستاني.

حيث كانت القوات المسلحة التركية قد بدأت –في 10 من الشهر الجاري– عمليةً عسكرية على مواقع حزب العمال الكردستاني، تعتمد بشكل رئيسي على الطلعات الجوية، وأعلنت تحييد 38 مسلحاً حتى الآن (25 مارس/آذار).

ويبدو أن تصريحات أردوغان –بما تضمنته من تهديد معلن وإصرار واضح– سرّعت عملية انسحاب عناصر الكردستاني من سنجار نحو جبال قنديل والحدود السورية، وهو ما أيدته مصادر عراقية قالت إن الانسحاب أتى بعد اجتماع وفد عسكري مع قيادات الكردستاني، لتجنيب المنطقة عملية عسكرية تركية أو عراقية.

عملياً؛ لا يبدو أن خبر الانسحاب قد طمأن أنقرة كثيراً، حيث نقلت وسائل إعلام تركية عن مسؤولين حكوميين أتراك أن انسحاب الكردستاني مجرد مناورة أو خدعة، وأنه سيبقى في المنطقة تحت مسمى "قوات مقاومة شنكال" (الاسم الكردي لسنجار).

أهمية سنجار

يعدّ قضاء سنجار منطقة إستراتيجية وجبلية قريبة من الحدود العراقية السورية، ويسكنه ما يقارب 90 ألفاً (وفق تعداد 2014) معظمهم من اليزيديين، مع أقليات عربية وتركمانية وغيرها.

وبعد سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) على الموصل في 10 يونيو/حزيران 2014؛ هاجم التنظيم سنجار في 3 أغسطس/آب الموالي وسيطر عليها، قبل أن تطرده منها قوات البشمركة في 19 ديسمبر/كانون الأول من نفس العام، بدعم من طيران التحالف الدولي.

وقد شارك حزب العمال الكردستاني في معركة استعادة سنجار إلى جانب قوات البشمركة التابعة للبارزاني، باسمه بشكل مباشر وكذلك تحت مسمى وحدات مقاومة شنكال، أحد تنظيماته الفرعية التي أسسها عام 2007 في منطقة سنجار.

وفي إطار ردها على تنظيم استفتاء كردستان العراق؛ أعادت القوات الحكومية العراقية السيطرة على المدينة في 17 أكتوبر/تشرين الأول 2017 إثر "انسحاب البشمركة منها بشكل سلمي". لكن حزب العمال

الكردستاني احتفظ بنحو 2000 من مقاتليه في قرى سنجار، وهي المناطق التي تطالب أنقرة بخروجه أو إخراجه منها، ضمن رؤيتها "للمواجهة الاستباقية على أرض العدو".

ويعتبر حزب العمال الكردستاني المنظمة الأم لعدة منظمات فرعية تنشط في المنطقة، مثل حزب الاتحاد الديمقراطي في سوريا، وقوات مقاومة شنكال في العراق؛ ولذا ترى أنقرة أن مكافحته تتم عبر إستراتيجية شاملة ضد كل فروعه في تركيا والعراق وسوريا.

وفي هذا الإطار؛ نفذت تركيا عمليتيْ "درع الفرات" التي منعت التواصل الجغرافي بين كانتوناته، و"غصن الزيتون" التي أخرجت وحدات حماية الشعب الكردية من عفرين ومنعت وصولها إلى البحر الأبيض المتوسط.

وترى أنقرة أن نجاحها في مكافحة الحزب وتمظهراته التنظيمية المختلفة منوط بإخراجه من منبج ومناطق شرق الفرات بسوريا، وسنجار وجبال قنديل في العراق، وفق أولويات تصوغها الإمكانات والمعدلات السياسية والعسكرية لكل حالة على حدة.

ليس مرجحاً أن تقوم تركيا بعملية عسكرية برية موسعة في سنجار على غرار عملية "غصن الزيتون" في عفرين، إذ ثمة اختلافات جوهرية بين المنطقتين والبلدين.

فالعراق دولة مستقرة نسبياً وحكومته تسيطر على الأوضاع فيه إلى حد بعيد، وتستعد لتنظيم انتخاباتها البرلمانية بعد أقل من شهرين، وتربط بين الحكومتين التركية والعراقية علاقات طيبة نسجتاها مؤخراً بعد التعاون الوثيق بينهما في مواجهة استفتاء كردستان العراق، وبعد أن طوتا إلى حين الخلاف بشأن معسكر بعشيقة التركي شمالي العراق.

المقاربة التركية

ميدانياً وعسكرياً؛ تبعد سنجار حوالي 100 كلم عن الحدود التركية، وحوالي 80 كلم من معسكر بعشيقة الذي توجد فيه قوات تركية محدودة شمال الموصل.

ويعني ذلك أن أي عملية عسكرية برية ستكون بالغة التعقيد وتحتاج للتنسيق والتعاون مع حكومتيْ أربيل وبغداد، حيث يفترض أن تقطع تلك القوات مساحات واسعة بأراضي الطرفين، خصوصاً كردستان العراق. وتضيف تضاريس المنطقة تعقيدا بسبب وعورتها وقربها من جبل سنجار، ومحاذاتها للحدود السورية ومناطق سيطرة قوات سوريا الديمقراطية.

ما يطمئن تركيا جزئياً بخصوص سنجار هو أن كلاً من حكومتيْ بغداد وأربيل تشاركانها رفض وجود العمال الكردستاني فيها، ولذا فخيار أنقرة الأول الذي تحاول إقناع بغداد به هو أن تتكفل هي بإخراج الكردستاني دون أي تدخل تركي مباشر. وتشير الأنباء عن انسحاب الكردستاني –وتسلم القوات العراقية سنجار بشكل تام ونهائي بعد زيارة وفد عسكري عراقي للمدينة– إلى أن هذا الخيار مقبول ومرحب به من بغداد.

بديل أنقرة –إذا لم يتم ذلك– هو أن تتعاون الحكومتان في عملية عسكرية مشتركة، تؤمّن السيادة العراقية التامة على المنطقة وتريح تركيا من إحدى قواعد الكردستاني التي تسميها "قنديل الثانية". وأما الخيار الثالث –إذا رفضت بغداد وأربيل التعاون– فهو اعتماد تركيا على نفسها لإخراج المقاتلين من المدينة.

بيد أنه ليس مرجحا أن تقوم تركيا بعملية عسكرية تقليدية وواسعة في سنجار، خصوصاً أن عدم موافقة بغداد عليها سيحرمها –إلى حد كبير– من المسوغات والتبريرات السياسية والقانونية التي حظيت بها في عمليتيْ "درع الفرات" و"غصن الزيتون".

لكن أنقرة قد تكتفي بعملية محدودة عمادها الرئيسي القصف الجوي كما تفعل مع معسكرات الكردستاني في جبال قنديل، ويكون مسوغها الرئيسي فيها حق الدفاع عن النفس المعترَف به للدول وفق المادة 51 من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

إذن، فالمرجح هو أن تعمد الحكومة المركزية في بغداد إلى تجنب عملية عسكرية تركية في سنجار، عبر إخراجها مقاتلي حزب العمال الكردستاني منها وضبطها الأمن فيها، وطمأنتها للهواجس التركية.

أما إن رفضت بغداد ذلك أو فشلت فيه أو رأته تركيا غير كافٍ؛ فإن أي عمل عسكري مشترك بينهما سيعتمد على تقدير فرص نجاح تلك العملية المفترضة، وجدولها الزمني، ومدى تأثيرها على الانتخابات البرلمانية المقبلة، بحيث يصار إلى إنهائها قبل الانتخابات للاستفادة من نتائجها، أو إطلاقها بعدها لتجنب ارتداداتها على الحكومة ورئيسها حيدر العبادي.

وأما احتمال قيام تركيا بعملية عسكرية واسعة في العراق، بشكل أحادي ومنفرد ورغم رفض حكومة بغداد؛ فيبقى أمراً مستبعداً جداً وفق المعادلات الحالية، ولا يبدو أن أنقرة ستحتاج إليه في ظل الإشارات التي صدرت عن بغداد.

تم بحمد الله